اصلاح الريف

— ٧ —

ويتناول اتجاهين هامين هما :

١ ـ مكافحة الفقر والجهل والمرض المتفشى بين الفلاحين بإعادة بناء الريف

٢ ـ تعميم التعاون فى القرى وإصلاح نظم الجمعيات التعاونية الموجودة حاليا فما التعاون إلا اشتراكية اختيارية ونحن فى طريق تعميم النظم الاشتراكية .

---

١ ـ مكافحة الفقر والجهل والمرض المتفشى بين الفلاحين بإعادة بناء الريف .

أيحق لنا أن نرفع صوتنا عالياً لنثبت للعالم نهضتنا ووعينا السياسى ونضجنا العقلى وفى بلادنا قرى تأنف الحيوانات الأجنبية من سكناها وبين فلاحينا من يعيش فى مستوى دون مستوى معيشة الحمير وليس يخاف علينا أن الحمار يكلف صاحبه من الغذاء والعلاج ما قد يصل إلى عشرة جنيهات فى الشهر ! وطبعاً نحن نعلم أن ملايين من فلاحينا لا يتحصلون على نصف هذا المبلغ فى الشهر بل ولا ربعه ! على أن الحرمان والجوع الذى يعانيه الفلاح قد يحتمله إذا توفرت له أسباب الصحة والعلاج له ولأسرته والتعليم لأبنائه ولكننا نجده فريسة لأمراض

فتاكة نشأ بعضها من سوء التغذية ونشأ البعض الآخر من العدوى ومن شرب مياه ملوثة أو من انتشار الحشرات الناقلة للامراض المعدية بسبب عدم توفر وسائل النظافة أو من عدم قدرته على اقتناء الملابس التى تقيه الحر أو البرد .

حقاً إن الانقلاب الذى حصل بتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى وغيره من قوانين فى الريف أوجد الفرصة لايجاد ملكيات صغيرة جديدة بتفتيت الملكيات الكبيرة ولكن هل هذا أدى إلى الحد من الفقر المنتشر بين فلاحينا أو عمل على نشر التعليم فى الريف واتجه بالعلاج إلى التأميم إن هذا لم يحصل لأننا لم نعالج الفقر بعد وإذا استطعنا أن نعالج الفقر أمكننا أن نعالج المرض والجهل لأن الفقر هو علة العلل فانه لا زال ٩٠ ٪ من الشعب المصرى يعيشون فى بؤس فهم فى ملبسهم ومسكنهم وغذائهم فى الدرك الاسفل .

إن الفقر سببه الاساسى هو أن إنتاج البلد الزراعى والحيوانى محدود لأن الأرض الزراعية باقية على ما كانت عليه منذ مائة سنة وعدد السكان أصبح أربعة أضعاف ما كانوا عليه فى ذلك الحين ولم تزد مساحة الأرض الزراعية زيادة تذكر ولبثت البلاد معتمدة على الزراعة ولم تتجه إلى التصنيع فتمشى الصناعة بجانب الزراعة وبالأخص الصناعات الزراعية التى يمكنها أن تنشأ عن الاستفادة بمحاصيلنا الزراعية والحيوانية أكبر فائدة ممكنة وان السير فى اتجاهات الخطوط الرئيسية لسياستنا الزراعية التى ذكرتها فى الأبواب السابقة لمدة بدون توقف أو تعثر لكفيل بعلاج مشكلة الفقر التى تعسر علاجها للآن

وعلى ذلك تبقى هناك النقطة الهامة التالية وهى الفلاح وتناول

العناية بشئونه ورفع مستواه بإنشاء القرى النموذجية له وتوفير المسكن الصالح والغذاء الكامل والعلاج اللازم له .

وتناول شئون الفلاح بالاهتمام راجع إلى أنه العامل الرئيسى فى الانتاج ولأنه عماد الزراعة وتصوره لنا الكتب والآثار منذ آلاف السنين كادحاً تحت الشمس المحرقة وتشيد بما يتصف به من القناعة والصبر ولا زال يطلع مع الشمس إلى الأرض ويمكث كادحا طيلة نهاره معظم أيام السنة والأسف الشديد يجنى ثمرة تعبه مواطنوه فيأكلون ويلبسون مما تنتجه يداه .

ولذلك لن يكون هناك إتقان فى الانتاج بتوسيعه وتجويده ثم تنويعه وترخيصه وتصريفه بدون توجيه العناية للفلاح فيجب العمل على رفع مستواه بتمليكه أرضاً زراعية وبتعليمه وتوفير المسكن الصحى له والعلاج المجانى ومساعدته على الزراعة بالطرق الحديثة ويكون ذلك عن طريق إنشاء جمعيات تعاونية تمده بأحدث الآلات وبالأسمدة وبالتقاوى الجيدة واستعمال أحدث المواد اللازمة لمقاومة الآفات ولا يمنع الفلاح عن الأخذ بالأساليب الزراعية الفنية الحديثة إلا فقره وانخفاض أسعار محاصيله

كيف نعنى بشئون الفلاح ونرفع مستواه

أولا ـ ويكون ذلك بتدبير المياه الصالحة للشرب وإنشاء المغاسل والحمامات ودورات مياه صحية له أما من جهة المياه الصالحة فقد شرع فى تنفيذها ولله الحمد بطريقتين .

١ ـ بتغذية القرى بمياه عذبة بواسطة محطات كبرى تستمد مياهها من النيل أو الترع الدائمة الجريان وتمتد من هذه المحطات فى قلب الريف مواسير تغذى القرى ويمكن انتفاع حوالى ثلاثة ملايين

ونصف مليون ساكن من هذه المحطات وهذه تعمل فى المناطق التى لا تصلح مياهها الجوفية للشرب وهى مناطق شمال الدلتا ومديرية الفيوم ومن المنتظر أن يزيد ما يستفيدون من هذه المحطات إلى خمسة ملايين ونصف مليون ساكن من سكان القرى بعد عشرين عاما وقد تم إنشاء محطات الفيوم وبساط كريم الغربية وتغذى كلتاهما حالياً حوالى مليون والعمل مستمر فى باقى المحطات مثل شربين وفوه وكفر الشيخ وأبوحمص وغيرها لتغذية المليونين والستمائة الف الباقين من سكان تلك المناطق

٢ ـ المناطق التى تصلح فيها المياه الجوفية للشرب قد شرع فى إنشاء أكثر من محطة صغيرة ميكانيكية فى كل قرية أو أكثر على ألا يقل عدد السكان المنتفعين بها عن الف ومائتين ويبلغ عدد المحطات المقرر إنشاؤها ١٤٥٠ تم منها حوالى ٥٠٠ ينتفع منها حوالى ثلاثة ملايين من سكان لريف والباقى جارى العمل فيها تباعا حسب الميزانية العامة للدولة هذا بخلاف المحطات اليدويه الصغيرة التى فقام فى القرى التى يقل عدد سكانها عن ١٢٠٠ نسمة بواقع محطة لكل ٤٠٠ نسمة وفى المقرر إنشاء ٣٠٠٠ محطة من هذا النوع لتزويد باقى سكان القرى بالمياه الصالحة للشرب تم منها حوالى ٦٠٠ عملية تغذى ٣/٤ مليون والباقى سينفذ تباعا حسب ميزانية الدولة . هذا من جهة توفير المياه الصالحة للشرب للفلاح أما من الناحية الهامة الأخرى التى تتعلق بصحة الفلاح وهى ردم البرك والمستنقعات المنتشرة فى المملكة التى تبلغ مساحتها عشرة آلاف فدان وكلها فى حدود القرى أو قريبة منها فقد تم ردم حوالى نصف هذه المساحة إلى الآن ويجب أن يتم ردمها جميعا فى أقرب فرصة

لأنها منبع الأوبئة والأمراض والانتفاع بهذه المساحة من الأرض ، كما يجب أن تعمم الحمامات والمغاسل الشعبية ودورات المياه الصحية فى الريف التى لا يوجد منها الآن سوى ٣٠٠ فقط ومعظم مساكن الفلاحين خالية من المراحيض والتى بهـــا مراحيض متوفر فيها الشروط الصحية لحد ما على نوعين وتكاليفهما قليلة أولهما مرحاض روكفلر وهو لا يساعد على توالد الذباب لعمقه وظلامه وإذا امتلأ يكمل بالتراب ويحفر غيره فى ركن آخر من المنزل وهذا النوع لا يصلح فى مناطق شمال الدلتا حيث مياه الرشح عالية وفى هذه الحالة يستعمل مرحاض السباخ وهو أعم ذو خزان مزدوج أو منقسم إلى قسمين ولا تتصل محتوياته بالمياه الجوفية ويمكن للفلاح أن يستخدم محتوياته كسماد بعد خزنها ثلاثة أشهر وهى مدة كافية لقتل معظم الجراثيم والطفيليات .

وعلى ذلك فتعميم الحمامات والمغاسل الشعبية ودورات المياه الصحية فى الريف يعمل على توفير أسباب النظافة والوقاية من الأمراض كما يجب أن يعمل من الآن على تعميم مشروع المجارى فى الريف ،

ثانياً ـ إنشاء القرى النموذجية وتوفير المسكن الصالح للفلاح

يجب أن يتم إنشاء القرى النموذجيـــة فى مواقع أكثر ملاءمة من المواقع القديمة للقرى ولكى يتم ذلك يجب أن تعمم المجالس القروية فى الريف .

ويجب أن تتعاون جميع المصالح الحكومية التى تساهم بنصيب فى مشروعات النهوض بالريف فان عدد سكان الريف يقدر بثلاثة أرباع سكان القطر .

ويجب أن يكون تشييد منازل الفلاحين فى القرى النموذجية على أحدث

النظم الصحية وتراعى فى جميع مبانيها نفس الشروط الصحية علاوة على تشييدها على الطراز الحديث الذى يتمشى مع تقدم المدنية لكى تعيش المدينة والقرية فى مستوى واحد كما هو فى جميع دول العالم .

فمبانى القرى من أهم الأمور التى يجب العناية بها فانها عنوان نهضة الريف والارتفاع بمستواه الصحى والاجتماعى فضلا عن كونها تعمل على تحديد قيمة الأرض الزراعية وتدخل فى تقدير قيمتها فوجودها يزيد قيمتها ولها أهميتها فى تشجيع الموظفين والعمال على سكنى الريف كما أن منها ما يستعمل فى تخزين الحاصلات والمهمات والأدوات ولا تخفى أهمية ما يستعمل منها فى إيواء الحيوانات كحظائر على النظم الحديثة

لذلك يجب أن يراعى فى مبانى العزب الوجهة الصحيـــة من حيث تخلل الشمس والهـــواء للحجرات والتخلص من الفضلات وجفاف الأرض ومنع الرطوبة من التسرب للمبانى واستخدام دورات مياه تتكون من مراحيض ذات خزان وحجر تفتيش وبئر تتصرف فيـــه الفضلات فى مستوى الماء الأرضى ومرشح مياه للشرب فى حالة عدم وجود مياه نقية للشرب أو باستعمال طلمبات ارتوازية فى الجهات الصالحة لذلك كما أنه يجب أن يخصص مكان بعيد للأحطاب ومكان فى الجهة القبلية لكومات السماد .

ويستحسن أن يراعى فى المسكن أن تتوفر فيه وسائل الراحة وأن يكون فى الجهة البحرية على انفراد تحيط به حديقة مسورة مما يشجع على

السكن والبقاء فى الريف للاشراف على المزرعة سواء أكانت حكومية أو أهلية فى كلتا الحالتين يشرف عليها إما موظف أو مالك فلا يهجرها إلى المدن ، ويفضل البقاء فيها مدة كبيرة أثناء السنة ، ويكون ملحقاً بالمنزل مضيفة أو مكاتب للموظفين أما المخازن فتكون بحسب ما سيخزن فيها وحسب الأرض الزراعية فمساحتها ٨ × ١٢ وارتفاعها ٦ أمتار تقريبا حتى تسع مكعبات القطن وكومات الحبوب ويجب أن تكون ذات نوافذ عالية جيدة التهوية تدخل فيها أشعة الشمس ومجهزة بشبكة من السلك الدقيق العيون ومصاريع من الخشب والزجاج وعلى ارتفاع لا يقل عن ثلاثة أمتار وتكون أرضية المخازن من طبقة عازلة للرطوبة كالأسمنت .

أما الاسطبلات والحظائر فيجب أن تكون كافية لحيوانات المزرعة وأمامها حوش به مظلة وطلمبة تسقى المواشى وتكون فى الجهة القبلية والبحرية ويكون الاسطبل بعرض الحوش وعرضه من ٨ - ١٦ مترا لتقام المداود على جانب الطول منفردة فى الوسط ومزدوجة أو تعمل بعرض ١٦ - ١٤ متراً فتكون المداود فى الوسط مزدوجة بطول الاسطبل ومنفردة على جانبي الطول ويكون سقف الاسطبلات والحظائر جمالون بمساقط نور وتهوية وتقام نوافذ تصفية عالية غير متقابلة مع بعضها ولا مع الأبواب وأحسن المداود ماكان على ارتفاع نصف متر حتى لايتبعثر العلف . .

والجرن وهو من مستلزمات العزب يجب أن يكون فى الجهة الغربية

القبلية للاسطبلات ومكشوفا من الجهات البحرية حتى يكون هواؤه خالصاً أثناء عمليات التذرية ولعدم تطاير السفوح والتراب على المواشى والمخازن والمبانى . .

ويخصص لكومة السماد الجهة القبلية من الاسطبل حتى لا تنتشر منها روائح تضايق أهالى القرية من مزارعين وموظفين فى مساكنهم

ويجب أن تكون مساكن الفلاحين والعمال الزراعيين على نظام هندسى صحى متين تكاليفها لا تتجاوز الثلثمائة جنيه ويكون متوفراً فيها وسائل الراحة فلا تقل عن ثلاث حجرات ويكون بها المنافع الضرورية من فرن وتعريشة وفناء صغير ومكان لتربية الطيور والحيوانات المنزلية ودورة مياه صحية وذلك لأن العناية بمبانى الفلاحين والعمال الزراعيين من حيث توفير الوسائل الصحية من ماء نظيف للشرب وومن سهولة نقل الفضلات ومن وجود غرف متسعة صحية تدخلها الشمس والهواء من أهم العوامل التى تساعد على الارتفاع بمستوى هذه الطبقة العاملة التى مكثت السنين الطويلة مهملة وليس توفير العلاج والتعليم المجانى لهم بمجد مادامو ا لا يزالون يعيشون فى عشش أو أكواخ تأنف من سكنها الحيوانات

كما أنه يجب أن يخصص لسكان كل عزبة ساحة شعبية للرياضة وناد للمسامرة ومكان للعبادة وعيادة طبية .

ويراعى أن يكون الجزء الأسفل من بيت الفلاح بالطوب الأحمر بارتفاع نصف متر ويجب أن تدك الأرض بمادة صلبة ويسهل ذلك إذا خلطت بتراب الفرن وقليل من الاسمنت لتصبح ملساء قدر المستطاع

ولما كانت معظم القرى الآن بها مورد صالح لمياه الشرب النقية فمن واجب القرويين عدم استعمال مياه الترعة الملوثة إذ ينتج عنها الاصابة بأمراض البلهارسيا والانكلستوما والنزلات المعوية والحميات . . الخ

أما القرى التي لا توجد بها عملية مياه فتستخدم فيها المياه الجوفية ماعدا مناطق شمال الدلتا والقنال والفيوم فان المياه الجوفية بها ملحية ويجب أن تدق الطلمبات على عمق لا يقل عن ٢٠ متراً وعلى بعد لا يقل عن ٢٠ متراً من دورات المياه وفي المناطق التي لا تصلح فيها مياه الطلمبات يجب ترشيح وتطهير مياه الترع أو النيل قبل استعمالها

ثالثاً ـ توفير الغذاء الصالح والعلاج الكامل

لقد تناولت الكلام عن العناية بشئون الفلاح من إنشاء القرى النموذجية وتوفير المسكن الصالح بما فيه الكفاية ولكن هناك نقطتان هامتان كان يحق لي أن أبدأ بهما حين أردت أن أتناول شئون الفلاح بالعلاج وهما توفير الغذاء الصالح والكامل والعلاج المجاني اللازم له فيجب أن نهتم بغذاء الفلاح لنحتفظ بقدرته على الانتاج ولنجنبه مرض البلاجرا الناتج من نقص وسوء التغذية فيجب أن يخلط الدقيق الذي يصنع منه الخبز بالقمح والحلبة لأن الذره فقيرة في بعض المواد اللازمة لنمو الجسم كما يجب أن يجعل لنفسه نصيبا مما ينتجه من بيض وجبن ولحم وخضر وفاكهة ويمكنه أن يتناول كثيراً من الخضر والفاكهة الشعبية كالبصل والجرجير والطماطم والبطيخ والشمام والبلح والموالح لاحتوائها على بعض الفيتامينات والأملاح اللازمة للجسم وإن كانت هذه الأصناف أصبحت الآن غير شعبية لارتفاع أسعارها أيضا

أما من جهة توفير العلاج المجانى للفلاح فهذا هو مشكلة المشاكل التى تستدعى لتنفيذه تأميم الطب فى مصر ، وميزانية الدولة لا يمكنها أن تتحمل إنشاء أكبر عدد ممكن من المستشفيات المجانية فى الريف وإمدادها بالأجهزة والأدوات والأدوية حتى يمكن توفير العلاج لكل فلاح وعدد الفلاحين هم ثلاثة أرباع سكان البلاد ولكن هناك حل وسط لهذه المشكلة هو تنفيذ تعميم المستشفيات والوحدات العلاجية فى الريف على سنوات ومساهمة الأثرياء فى إنشاء هذه المستشفيات والوحدات فان مما لاشك فيه أن حالة الفلاح المصرى الصحية لا تسر فالأمراض الطفيلية منتشرة بينه ولا يخلو فلاح من الاصابة بديدان البلهارسيا والانكاستوما . ومعظم فلاحينا مصابون بمرض فقر الدم فضـــلا عن انتشار أمراض الرمد والحميات بينهم حتى أنه إذا حدث أن انتشر مرض معـــد بشكل وباء فى سنة من السنين نجد أن الفلاح هو الضحية له وليس ببعيد حين اجتاحت الكوليرا الريف سنة ١٩٤٧ وذهب ضحيتها الآلاف من الفلاحين

٢ ـ تعميم الجمعيات التعاونية فى القرى وإصلاح نظامها فما التعاون إلا اشتراكية اجبارية ونحن فى طريق الاشتراكية

إن الأسباب التى كانت تقف فى طريق التعاون زالت بإصدار تشريع الاصلاح الزراعى وتنفيذ قانون تحديد الملكية الزراعية فقد تساوت الرؤوس تقريباً فى الريف ومما لا شك فيه أن التفاوت الذى كان موجوداً بين الفلاحين وما بين مالك لآلاف الأفدنة إلى مالك لبضع أفدنة إلى مستأجر لها إلى عمال فيها كل ذلك له أثره إذا اجتمع خليط منهم فى جمعية

تعاونية فان الأقوياء يطغون طبيعيا على الضعفاء وتصبح الخدمات وقفاً على ذوى الجاه والثراء

وقد أصبح نظام التعاون يقوم الآن على أساس تأسيس جمعيات تعاونية زراعية من صغار المستأجرين للاراضى الزراعية ومن صغار الملاك الزراعيين الذين آلت اليهم الأراضى المستولى عليها ومن المزارعين الذين لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة فى كل قرية وتأخذ هذه الجمعيات متى انتشرت وانضم اليها الملايين من صغار المزارعين ملاكا ومستأجرين على عاتقها فائدة وخدمة أعضائها المذكورين فهى تمدهم بالقروض العينية والنقدية وتمكنهم من اقتناء الأنواع الملائمة من الآلات الزراعية وغيرها وتمدهم بالسماد والأصناف المنتقاة من التقاوى وتبيع لهم محصولاتهم وغير ذلك من الخدمات الأخرى. وتخضع هذه الجمعيات لاشراف وزارة الشئون الاجتماعية لحين تمكن النظام التعاونى فى مصر وإلى أن تستقر الأمور فى كل شىء من أمور فنية خاصة بالزراعة لأمور مالية تخص حسابات هذه الجمعيات .

وقد أصبح التعاون إلزاميا بعد أن كان اختياريا وهذا نتيجة لاتجاه البلاد نحو الاشتراكية وما الاشتراكية إلا تعاون إجبارى وما دمنا قد سرنا فى طريق الاشتراكية أصبح تعميم الجمعيات التعاونية من ألزم الأمور لنا خصوصا وأنه قد جاء الاصلاح الزراعى فارضا بيع المحصولات الناتجة من الارض التى قسمت بعد تحديد الملكية تعاونيا وعلى ذلك فلا بد من انشاء أنواع أخرى من الجمعيات التعاونية الاقليمية لتقوم

بتصريف الانتاج الزراعى والحيوانى وسيكون لنظام المزارع التعاونية التى ستقوم بعد توزيع الملكية فضل عظيم فى نهضة التعاون الزراعى فان فلاحى الدوائر والتفاتيش سيكون مصيرهم بعد مدة ملاكا لتلك المساحة الكبيرة من الاراضى الزراعية بعد تقسيمها واشتغالهم فيها عمالا زراعيين على نظام المزارع التعاونية .

وقد انتهت مصلحة التعاون من وضع الاسس التى يقوم عليها التعاون الزراعى بعد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى الذى حدد الملكية الزراعية فستنشأ ٤٠٠٠ جمعية تعاونية فى قرى مصر تضم كل جمعية جميع الزراع الذين يملكون خمسة أفدنة على الأكثر وذلك بخلاف عدد ١٧٠٠ جمعية تعاونية موجودة من قبل ولو أن هذه الجمعيات كانت مكونة من كبار الملاك الذين يشتغلون بالزراعة أو يبعدون عنها ويسكنون المدن بعيدين عن أرضهم وتضم أيضا عدداً من صغار الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين حقاً إنه تضارب وتخبط غريب نشأ من أن طبقة من الأعضاء استأثرت بخدمات الجمعية وطغت على غيرها وهذه الطبقة هى ذات الجاه والمال ومن ضمن أنظمة التعاون انتخاب أعضاء مجلس إدارة الجمعيـــة سنوياً ولكن اختصت بهذه العضوية الفئة المشار اليها مدى الحياة أو طول حياة الحكومة الموالى لها العضو ولكن كل هذا تغير بعد وضع الأسس الجديدة للنظام التعاونى وأصبحت هذه الجمعيات للطبقة المتوسطة من الزراع وصار من شأن تطبيق النظام الجديد للتعاون حل أكبر مشكلة استحصت على الفلاح وهى تحويل بنك التسليف الزراعى نهائيا إلى بنك تعاونى يعمل بكل

إمكانياته على خدمة صغار الزراع وحدهم لا خدمة الكبار وذلك علاوة على اقتراض الفلاحين من مصرف تعاونى بحت وعن طريق جمعيات زراعية سليمة .

وقد درس مشروع إنشاء جمعيات تعاونية لاستئجار الأراضى الزراعية ويكون أعضاؤها من صغار الملاك والمستأجرين الذين يحترفون الزراعة وتحددت منطقة العمل لكل جمعية من هذه الجمعيات بحسب الملكيات الزراعية التى تتعاقد على استئجارها فى القرية وقد يشمل نشاط الجمعية قرية بأسرها أو تتعدد الجمعيات التى من هذا النوع فى القرية الواحدة وتكون هذه الجمعيات أداة صالحة لتحديد العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها ويعطى لكل عضو من أعضاء الجمعية قطعة أرض يزرعها بمجهوده وكل جهد يبذله يعود عليه بالمنفعة وتنحصر الاستفادة من هذه الجمعيات فى تيسير وسائل التسليف وستكفلها الحكومة فى بادىء الامر بما يضمن حقوق الملاك ومما لا شك فيه أن اصلاح النظام التعاونى فى مصر يؤدى إلى زيادة الانتاج وجودته وتسويق المحاصيل بسهولة وفتح المجال لانشاء صناعات زراعية فى ريفنا وتصنيع القرى كما أنها ستوفر الأدوات الزراعية للفلاح

كما أنه قد انتهت أخيراً اللجنة الفرعية المؤلفة فى المجلس الدائم للخدمات العامة من إقرار قواعد جديدة يقوم عليها النظام الجديد للتسليف التعاونى الزراعى وسألخص أهم ماجاء فيه فى الثلاث النقط الآتية

١ ـ يشترط فى الجمعيات التعاونية التى غرضها أو من أغراضها الاقراض

أو الاقتراض الزراعى أن يكون أعضاؤها من الملاك والمستأجرين الذين يزرعون الأرض فعلا ويجوز لهذه الجمعيات أن تستأجر الارض من ملاكها لزراعتها أو إعادة تأجيرها لأعضائها وذلك استثناء من أحكام قانون الاصلاح الزراعى كما تخضع هذه الجمعيات للأحكام الجديدة التى تضمنها مشروع تعديل قانون الجمعيات التعاونية .

٢ - يشترط فى عضو مجلس إدارة أو لجنة مراقبة كل من هذه الجمعيات زيادة عن الجنسية المصرية أن يكون مقيما فى منطقة عمل الجمعية وأن لا يزاول أعمالا لحسابه أو لحساب غيره من الافراد أو الهيئات التى تقوم بأعمال أو تنتج سلعاً مماثلة لما تتعامل فيه أو تنتجه الجمعية وأن يواظب على حضور جلسات مجلس الادارة أو لجنة المراقبة ويسدد ماعليه من قروض للجمعية فى مواعيدها وإلا فإن لمصلحة التعاون أن تنظر فى أمر إسقاط عضويته

٣ - يعين مدير لكل جمعية تعاونية أو لجمعيات تعاونية زراعية متجاورة تؤلف فيما بينها وحدة تعاونية وتحدد اختصاصاته ومسئوليته فى النظام الداخلى لهذه الجمعيات وفى العقد الذى يبرم بينها ويختار المديرون من ذوى المؤهلات العالية ويجوز أن يختار بعضهم من ذوى المؤهلات الزراعية المتوسطة وتضع مصلحة التعاون منهجا لتدريبهم قبل تعيينهم وتساهم الحكومة فى بادىء الأمر بنصف مرتب المدير وبمضى الوقت تتكفل الجمعيات التعاونية بمرتب

المدير لكل منها على أن يتقاضى المدير مكافأة إضافية فى نهاية كل سنة تقدر طبقا لما يحقق من تحسين فى الانتاج وزيادة فى الدخل وهذا سيفتح المجال أمام خريجى الجامعات والمدارس الزراعية وسيعمل على حل مشكلة التعطل للمتعلمين فضلا عن أن الجمعيات التعاونية المذكورة ستستعين بالاخصائيين الفنيين فى مصلحة التعاون للاستفادة منهم فى شئون التعاون مثل تسويق الحاصلات الزراعية تعاونيا وتصريف المنتجات من الألبان والصناعات الزراعية والصناعات الريفية وفى وسائل استعمال الآلات الزراعية وصيانتها وتربية المواشى والدواجن . . الخ وهذه المصلحة بدورها ستعمل على استكمال أقسامها بالعدد الكافى من هؤلاء الاخصائيين .